

Distr.
GENERAL

CES/SEM.42/15 (Summary)
17 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة الإحصائية

واللجنة الاقتصادية لأوروبا

المكتب الإحصائي

للاتحادات الأوروبية (EUROSTAT)

مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين

اجتماع العمل المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا

والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بشأن

الإحصاءات المتعلقة بالهجرة*

(جنيف، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠)

الموضوع ٢

التطورات الجديدة في العلاقات بين سلطات الهجرة الوافدة

ودائرة الإحصاء النرويجية

موجز

ورقة داعمة مقدمة من دائرة الإحصاء النرويجية^(١)

١- يصف الجزء الأول من هذه الورقة الطريقة التي حاولت بها دائرة الإحصاء النرويجية استخدام البيانات الواردة مباشرة من مديرية الهجرة الوافدة منذ بداية التسعينات. إلا أن التركيز الرئيسي ينصب على التطورات الجديدة التي شهدتها مديرية الهجرة الوافدة في السنوات الأخيرة والعملية الجارية لإنشاء سجل جديد للأجانب. وسيجري بيان مشاركة دائرة الإحصاء النرويجية في هذه العملية. ولن يُستكمل السجل الجديد قبل خريف عام ٢٠٠١، إلا أن الآفاق تبشر بالخير حتى الآن.

* تعالج وثائق اجتماع العمل هذا معالجة وثنائى الحلقات الدراسية.

(١) من إعداد كاري فاسيندن

(A) GE.00-30486

٢- والسبب الرئيسي لاهتمام دائرة الإحصاء النرويجية بمديرية الهجرة الوافدة هو إمكانية الحصول على بيانات مناسبة لإنتاج إحصاءات عن "أسباب الهجرة الوافدة (الأولى)". وتوجد بالإضافة إلى ذلك معلومات أقل أهمية أو أقل صلة بإحصاءات الهجرة.

معلومات أساسية

٣- أنشئت مديرية الهجرة الوافدة في عام ١٩٨٨، وفي التاريخ نفسه، بدأ سجلها العمل، وهما: سجل "مراقبة الأجانب" (المسمى "فريمكون" (Fremkon)) وسجل اللاجئين. وسجل "فريمكون" هو سجل يعالج جميع الشؤون المتصلة بالأجانب (المواطنين من خارج بلدان الشمال الأوروبي)، بما في ذلك مثلاً طلبات التأشيرة أو تراخيص الإقامة. وهذا السجل هو قبل كل شيء سجل للحالات. أما سجل اللاجئين فيشمل جميع اللاجئين ويستخدم لأغراض الإدماج. وقد أنشئ هذان السجلان قبل بدء نفاذ قانون الإحصاءات الجديد في عام ١٩٨٩، وربما كان ذلك أحد أسباب عدم إشراك دائرة الإحصاء النرويجية. وعندما أجرت الدائرة اتصالاتها الأولى مع المديرية الجديدة، لم نلبث أن اكتشفنا أنه كان يمكن التنسيق على نحو أفضل بين السجلين والنظم القائمة حولهما وبين نظام تسجيل السكان واحتياجات الإحصاءات الرسمية.

٤- وكان عدم إدراج الرقم الوطني لتحديد الهوية الشخصية في عداد المتغيرات أحد العوائق القائمة. ولم يكن كلا السجلين يستخدم سوى رقم تحديد الهوية الخاص بالأجانب (رقم "فريمكون") كمحدد رئيسي للهوية. وفي مطلع التسعينات مُنح أغلب الأجانب أرقاماً لتحديد الهوية الشخصية في سجلي مديرية الهجرة الوافدة.

٥- واضطلعت دائرة الإحصاء النرويجية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ بمشروع ربطت فيه مقتطفات من سجلي مديرية الهجرة الوافدة ببيانات السكان في الدائرة. وكان هذا العمل شاقاً لأن بيانات المديرية لم تكن على قدر كلف من الجودة والملاءمة لهذا المشروع. إلا أن الدائرة نشرت في آذار/مارس ١٩٩٥ أول إحصاءات عن أسباب الهجرة الوافدة. وشملت هذه الإحصاءات هجرة المواطنين الوافدين من خارج بلدان الشمال الأوروبي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ومجموع اللاجئين في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

المتغير المتمثل في "سبب الهجرة الوافدة"

٦- أعطي المتغير المستحدث القيم التالية بصفة عامة:

١- الفرار (اللاجئون)

٢- العمل

٣- التعليم، التدريب

٤- أسباب أسرية

٥- أسباب أخرى

٧- ولم تكن تغطية البيانات في المستويات الأكثر تفصيلاً للمتغير كاملة على النحو المأمول. فعلى سبيل المثال، لم يحدّد طالبو اللجوء في البيانات إلا ابتداءً من نيسان/أبريل ١٩٨٨ فما بعد، بينما اختير اللاجئون الذين وصلوا قبل ذلك التاريخ بطريقة بسيطة بالاستناد إلى الجنسية وسنة الدخول. وفيما يتعلق بالأسباب الأسرية، سُجل سبب هجرة الشخص المستقبل في النرويج إن أمكن. وعلى هذا النحو، أمكن التمييز بين حالات جمع الشمل مع اللاجئين وحالات جمع الشمل الأخرى.

٨- وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها المشروع هو التكلفة الباهظة لاستيفاء البيانات الكاملة على أساس سنوي وكان ضرورياً، قبل القيام بذلك، إدخال تحسينات رئيسية على سجلي مديرية الهجرة الوافدة. وفي غضون ذلك، تقرر الاكتفاء باستيفاء سجل أسباب الهجرة الوافدة بطريقة بسيطة تتمثل في الربط بين النسخ الجديدة لسجل اللاجئين. وعلى هذا النحو، لم يجر استيفاء سوى التمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين. ومن حسن الحظ أن طلب البيانات في السنوات التالية تركّز على هذا التمييز تحديداً.

مشروع إنشاء سجل جديد للأجانب

٩- في عام ١٩٩٧، شرعت مديرية الهجرة الوافدة في إنشاء سجل جديد وحديث إلى حد بعيد. ومن المقرر أن يحل السجل الجديد محل سجل "فريمكون" وسجل اللاجئين كليهما. ووفقاً لقانون الإحصاءات، يجري الآن إبلاغ دائرة الإحصاء النرويجية ودعوتها إلى المساهمة بالدراسة العملية والاشتراطات. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، شرع فريق عامل في مناقشة كيفية تصميم المتغيرات في السجل الجديد. وكان الفريق مكوناً من ممثلين عن مديرية الهجرة الوافدة، وجهاز الشرطة، وشركة تكنولوجيا المعلومات المسؤولة، ودائرة الإحصاء النرويجية. وكان عمل الدائرة مكثفاً حتى تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ذلك، واصل المشاركون الآخرون صياغة المواصفات المفصلة.

١٠- وستقوم شركة تكنولوجيا المعلومات خلال ربيع عام ٢٠٠٠ بعملية البرمجة والاختبارات اللازمة. وسيتركز العمل في الخريف على وضع وحدة نموذجية لا تتسم بأهمية كبيرة من وجهة نظر إحصائية. وفي أوائل عام ٢٠٠١، سيدرَج ما يعرف باسم الوحدة النموذجية الإحصائية على جدول الأعمال، وستدعى دائرة الإحصاء النرويجية إلى المشاركة من جديد. والهدف من هذا العمل هو إنشاء نظام منفصل لاستخراج البيانات المنشأة أثناء العمل اليومي في مديرية الهجرة الوافدة. وفي كل ليلة، ستنقل البيانات ذات الصلة إلى قاعدة بيانات من نوع "أوراكل" (Oracle)

مناسبة لتخزين البيانات الإحصائية. وفي المستقبل، سوف تتلقى دائرة الإحصاء النرويجية، من قاعدة البيانات هذه، البيانات المختارة الواردة من سلطات الهجرة الوافدة.

١١- لقد قطعت دائرة الإحصاء النرويجية، حتى الآن، شوطاً بعيداً في هذا المشروع. فقد اعتمدنا قبل كل شيء، بالاشتراك مع إحصائيي تكنولوجيا المعلومات، مبادئ جيدة لتشكيل هيكل المتغيرات ومعالجة البيانات. وقمنا عموماً بعرض وشرح الاحتياجات الإحصائية، بالاقتران مع الاحتياجات المماثلة ضمن مديرية الهجرة الوافدة. ولئن كان سجل "فريمكون" الحالي مبنيًا على نحو يلائم الاحتياجات القانونية حصراً، فإن النظام الجديد يعطي الاحتياجات الإحصائية وزناً أكبر. أما أرقام تحديد الهوية، سواء أكانت الأرقام تحديد الهوية الخاصة بالأجانب أم الأرقام الوطنية، فهي تعامل معاملة منهجية.

١٢- واعتمد الفريق العامل الأفكار التي وضعتها دائرة الإحصاء النرويجية في عام ١٩٩٥ بشأن المتغير المتمثل في "سبب الهجرة الوافدة". وهذا يعني أن السبب الإحصائي للهجرة الوافدة أو لطلب ترخيص الإقامة سيسجل في النظام الجديد بصفة عامة إلى جانب المعلومات القانونية. وفي أغلب الأحيان، سيسجل سبب الهجرة الوافدة بصفة آلية عندما يختار الموظف التنفيذي رمزا قانونيا مصنفاً مسبقاً، إلا أن بعض المعلومات المفصلة المهمة إحصائياً ستسجل حتى لو لم تكن لها أهمية قانونية.

١٣- ولا يزال يتعين النظر في نوع نظام تجهيز البيانات الذي ستنشئه دائرة الإحصاء النرويجية لاستخدام البيانات الجديدة.

- - - - -